النظام السياسي في المملكة الاردنية عرفت المملكة الأردنية الهاشمية) الكيان السياسي الحديث (دستوران سابقا على دستورها الحالي والصادر في) 1 / 1 / 1952 (، هما دستور عام 1928 ودستور عام 1946 وحاول دستور عام 1952م تجاوز الأخطاء التي لحقت بالدساتير تتعارض مع طبيعة النظام البرلماني. أ. 37النظام السياسي الأردني من حيث الشكل نظام ملكي ومن حيث الأداء الوظيفي هو نظام للنظام الملكي عنه من النظام البرلماني سواء من الناحية القانونية أو السياسية ، وهو ما يمكن معرفته من خلال البحث في طبيعة وخصائص واليات عمل النظام السياسي في الاردن . إقرار للصبغة النيابية الدولة لا تمارس سلطتها بشكل شخصي بل هناك مؤسسات قائمة بذاتها قد حدد الدستور الأردني السلطات الثلاث على النحو التالي: ب. ج. الأحكام وفق القانون باسم الملك غير أن الملاحظ لم يأخذ بنظام الثلاث، المصلحة العامة والشرعية الدستورية لقد بين الدستور كيفية تشكيل الحكومة وصلاحيتها: فرئيس الوزراء والوزراء مسؤولين كما أن كل وزير مسؤول أمام مجلس النواب عن أعمال وزارته الأردن تأخذ بنظام المجلسين يشكلان السلطة التشريعية)مجلس الأمة) والذي تستمر غير منتخبين، الدستور. ويتكون مجلس النواب80 عضوا منتخبين من طرف الشعب. بعد الانتقال إلى انتهاج التعددية السياسية أصبح البرلمان الأردني يضم نواب من عدة 6.ب. 1. يتسم النظام السياسي الأردني بسمة بارزة وهي تخليه عن القاعدة الأصلية في الملكية البرلمانية التي تجعل الملك يملك ولا يحكم ، عبر إضفاء الشرعية القانونية والدستورية على الملك مشروعية الملك في حكمه لكونه ينتسب إلى سلالة الأمام الحسن بن علي بن أبي طالب) كرم ا وجهه (، الأردن . بشخص الملك ، العسكرية والأمنية وتطويرها ، وتطويع المؤسسة السياسية المدنية ـ لاسيما في المعارضة والفصائل الفلسطينية ، وإدارة الدولة بأسلوب الأبوية والرعوية والذي وحتى التنظيمات السياسية التي : وأن كانت بدايتها صحيحة ، أنشأت لاحقا دستورية ـ وعبر قانون الانتخابات وقانون حظر المطبوعات والذي سنتناوله لاحقا لذا فهو يصنع لها ، التذبذب بالعمل البرلماني ، أو تأجيل الانتخابات التشريعية) أعضاء مجلس النواب (أو إصدار قوانين فأن هذه 39الصلاحيات كان لها تأثير واضح على عمل مجلس الأمة وهو بالنتيجة على عمل المجالس المنحلة للعمل مرة أخرى ، أو سن القوانين المؤقتة من قبل مجلس الوزراء السلطة القضائية فحسب ، المشكلة حدثت قبل العودة بالعمل بالتعددية الحزبية) بشكلها الشكلي والتقليدي (فعلى سبيل المثال بلغ عدد القوانين المؤقتة الصادرة بين عامي) عرضت على المجلس النيابي الحادي عشر) 1967 ـ 1989 (بـ) 166 (قانونا وهذا ناجم بفعل عدم الاستقرار في الأداء البرلماني ، فخلال الفترة الممتدة من) 1947 ـ 1967 (انتخبت تسع مجالس نيابية وجميع هذه المجالس قد تم حلها نتيجة مجموعة من العوامل أهمها : عدم التعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية باستثناء المجلس الخامس المنتخب عام حيث حزيران / 1967 (بشهرين فقد استمر هذا المجلس قرابة سبعة عشر عاما يحل . بسبب الاحتلال) الإسرائيلي (للضفة الغربية ، وبقي على هذا الحال حتى) 9 / 10 / 1984 (عندما دعي لدورة استثنائية لتعديل المادة) 73 (ـ الخاصة بآلية حل مجلس النواب وآلية انتخاب مجلس بديل أو إعادة عمله ـ وبسبب تعطيل الحياة النيابية بدأ التفكير بإيجاد بديل لمجلس النواب المحلول في عهد وزارة) مضر بدران (من) تموز / 1976 ـ كانون الأول / 1979 (واتفق على تسمية المجلس البديل بـ)) المجلس الوطني الاستشاري ((وأصدر بموجبه القانون المؤقت للمجلس الاستشاري في) 18 / 4 / 1978 (وبموجبه تألف المجلس من)ً40 رئيسا ويعد المجلس منحلا وشكلت الانتخابات النيابية العامة بتاريخ) 8 / 11 / 1989 (نقلة نوعية في الحياة السياسية الأردنية من ناحية نزاهة الانتخابات ـ والذي برز في النتائج التي حصلت عليها الأحزاب السياسية ـ ومن ناحية الرغبة في تغيير الوضع السابق . إلا أن النظام السياسي سرعان ما أدرك الانعكاسات غير الملائمة للتوجه من هذه الانتخابات التي وصفت بأنها الأكثر نزاهة مقارنة بالانتخابات السابقة واللاحقة ، وهو ما حذى بالملك بحل مجلس النواب بتاريخ) 4 / 8 / 1993 (قبل انتهاء مدته الدستورية للحيلولة دون عقد دورة استثنائية للمجلس للنظر في قانون جديد للانتخابات وابرم بموجبه انتخابات) 8 / 11 / 1993 (. إلا أن العمل البرلماني لم يستمر على أثرها ، وهو ما أفضى إلى استمرار إصدار القوانين المؤقتة وقد زاد عدد هذه القوانين المؤقتة بحوالي) 200 (قانون بين) صيف / وبذلك عطل المبدأ الدستوري الأساسي) الأمة مصدر السلطات (وأصبح غير ذي مفعول. واستمرت القوانين المؤقتة تتجاوز الآليات والأمكنة المخصصة لإصدارها لتنتقل ج . يعود الضعف في الأداء الحزبي ، فقد استطاع الملك ونتيجة لما ذكر سابقا استخدام صلاحياته الدستورية في منع / أو السماح بالتعددية الحزبية والسياسية الأمر الذي ترك انعكاساته الواضحة على العمل الحزبي والمشاركة السياسية كمنظومة قيمية وقانونية تضبط تفاعلات السكان ، وكان من أشهر هذه الأحزاب لكن مع وفاة الملك عبد ا الأول وتولي الملك حزب الأمة والحزب الدستوري . طلال ومن ثم تولي الملك حسين وحدوث الحرب العربية ـ) الإسرائيلية (الأولى والذي شكل بيئة داخلية وإقليمية ودولية رحبة لظهور أحزاب ذات صبغة مثل الحزب الشيوعي ، منصب رئاسة الوزراء (، الصلة

Summarized by © lakhasly.com

ببريطانيا ، والذي أعقبه العدوان الثلاثي على مصر ، لصلاحياته الدستورية شعبي أخر على مؤسسة العرش ، الأمر الذي دفع الملك وفقا حتى هيمنتها على الحياة السياسية ومع عودة الأحزاب السياسية أثناء الانتخابات النيابية ـ بعد انقطاع طويل ـ في) 8 توزعت بين الحركة الإسلامية) 27 % (والمعارضة اليسارية والقومية 10 % . فقد أقر إلغاء صلاحيات المحاكم العرفية والعسكرية وإلى الشيوعية ، تأدية أعمالهم ، وتم 42التخفيف عن القيود المفروضة على الصحف وإصدار قانون الأحزاب) رقم 32 لسنة 1992 (وإصدار الميثاق الوطني الأردني ، الذي عد بمثابة الآلية لتطبيق بنود الدستور ومرحلة التعددية غياب الأحزاب السياسية والتضييق على حرية الرأي . والذي شكل بذرة الخلاف بين المعارضة والحكومة ، لاسيما مع إصرار هذه الأخيرة على المضي قدما الخلاف بين المعارضة والملك ، الأمر الذي دفع الملك إلى إسناد رئاسة الحكومة عبد السلام المجالي (الذي كان رئيسا المكلفة بالأعداد للانتخابات 1993 إلى) د للوفد الأردني في مباحثات مدريد ، ثم أصدر قراره بحل مجلس النواب قبل نهاية دورته القانون السابق الذي كان يختار عدد من المرشحين يساوي عدد المقاعد المخصصة لدائرة انتخابية قوى المعارضة نجاحات في الانتخابات النيابية لعام 1993 . تشريعيا جليا على عمل السلطة التنفيذية ، قانونية ، وهذا يعود لجملة أسباب : ـ عامة ، ضمن التضييق والمنع ومن ثم السماح بإعادتها ، وقانون المطبوعات والنشر حرية التفكير ، المؤقت المرقم) 45 لسنة 2001 (، المحاكم الإدارية ، 43مخالفة القانون فأن الشخص يتعرض للسجن لمدة) 6 أشهر (وتفرض عليه غرامة قدرها) 3000 (دينار أردني. السياسية ضمن الحدود المرسومة من قبل السلطة وأن لا يترتب عليها أي تغيير في التوازنات السياسية القائمة التي تعمل لصالح مؤسسة العرش . التيار الإسلامي ، يأتي متزامنا والابتعاد عن الوظيفة التي من المفترض أن يؤديها الحزب ، لاسيما وأن كثير من الأحزاب عائلة معينة ، فهنالك أحزاب توحدت في شخص زعيمها بحيث أصبح قوله لا يرد ومشيئته إرادة الحزب. وليس لصالح بغياب الترابط يخلق عدم استقرار داخلها وضعف صلتها بالقاعدة الجماهيرية صحيح لمؤسسة الحزب . ضعف المشاركة السياسية داخل الأحزاب السياسية أما بسبب الخوف من المسائلة السياسية أو عدم الثقة بفاعلية الأحزاب ، مصادر عدم الاستقرار . الحزبية من جهة ، فهذه البيئة لا تخلق صيغة صحية لنظام حكم فاعل وقد استطاع النظام السياسي بفعل سياساته العامة تجاه الأحزاب أن يضعف عدد من لهم انتماءات حزبية إلى 1 % من السكان. تقليدي (شبيه لبعض النظم العربية فقط امتصاص نقمة الجماهير ، فمؤسسة العرش تسعى لهندسة بوابة للتقرب الدول المهيمنة على النظام الدولي . ديمقراطية شكلية ج. التحديث الدستوري والسياسي في الاردن بعد حركة الاحتجاجات العربية عام2011 على أثر موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها المنطقة العربية والتي سميت فيما يعرف بـ والاجتماعي والثقافي, وقد استجابت القيادة الأردنية مبكرا شكلت الحكومة الأردنية لجنة الحوار الوطني والتي عبد ا الثاني ابن الحسين, وكان تكونت من حوالي خمسين عضوا هدفها إدارة حوار وطني في كافة أنحاء المجتمع الأردني من أجل صياغة والخروج بتوصيات واقتراحات لوضع قانون انتخاب دستورية ضرورية بتشكيل لجنة ملكية برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي لمراجعة نصوص الدستور الأردني والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن ومن ثم قدمت توصياتها إلى الملك عبد ا الثاني ابن الحسين, وقد أوعز الملك للحكومة في الدستور الأردني, وبذلك وصدرت الإرادة الملكية بالتصديق والموافقة على هذه التعديلات الدستورية صدرت التعديلات الدستورية لسنة 2011م, تعديلات دستورية أخرى على الدستور الأردني عام 2016م. ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة:)عمالية وعشائرية واجتماعية واقتصادية القرار الأردني تحقق واقعا السياسي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع تتمثل بالاعتصامات والإضرابات والمسيرات والمهرجانات الخطابية وغيرها من أشكال الاحتجاج الأخرى؛ الخ، في المجتمع الأردني ومع هذه المعطيات السياسية الجديدة وجدت مجموعة من الشباب الأردني الشقيقة على الواقع الأردني، حيث كانت في بدايتها فعاليات مساندة ومؤيدة لما يحدث في بلاد الربيع العربي قبل الالتفات إلى الحالة الأردنية؛ وهو ما أدى لاحقا والتي تشكلت من مجموعات من الشباب الأردني المتحمس ولكن بدوافع مختلفة ومتفرقة 46وبالرغم من أن الاحتجاجات والمطالبة بالتغيير في الأردن تزامنت مع تلك التي حدثت في كل من تونس ومصر، يبدو أقل من تلك التي حصلت في تونس ومصر وليبيا واليمن، حاليا يعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن هناك توافقا " المظلة الملكية " للحكم، والحركات الجديدة على النظام، لقد كان الطابع انتفاضات الربيع العربي في مصر وسورية واليمن والبحرين وليبيا العام لهذه التظاهرات سلميا وتعميق الدمقرطة والشفافية ولم يلجأ النظام السياسي في الأردن إلى القمع، واستخدام القوة العسكرية كما هو الحال في دول الربيع العربي، الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث يطالب المحتجين وتفويضها للحكومة، وإعادة النظر ببعض القوانين الناظمة للحياة السياسية وفي وكذلك إعادة النظر بالنهج الاقتصادي ومكافحة الفساد الأردن, المطالب الرئيسية للحركات الاحتجاجية بما يلي: الاقتصادية(. 472– تحقيق الإصلاح السياسي من خلال

Summarized by © lakhasly.com

تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير, وقانون الانتخاب للصوت الواحد نزيهة ورفع القبضة الأمنية عن الحياة السياسية 3- إصلاح نظام الحكم من خلال الدعوة إلى قيام ملكية دستورية بإنشاء حكومة في الحكم وتضمن حقوقه والمساءلة والشفافية وإنشاء نقابات خاصة تدافع عن مصالحهم العمل للعمال في القطاعات المختلفة المتقاعدين. الخاصة بهم, 7- انتقال الحركات من مطالبها الشعبية الإصلاحية إلى مطالب خارجية مناهضة لعام 1994م, أمام السفارة الإسرائيلية احتجاجا وكل لتعديل الدستور، البخيت التعديلات الدستورية، وأحالت بعض قضايا الفساد إلى المحاكم المختصة، وتم تغيير موقع إقامة الكلية العسكرية في غابات برقش بحيث تم تجنب قطع العديد ّ48 إقامة الكلية في الموقع الذي كان كما تم إنشاء نقابة للمعلمين، م لم العديد من الملاهي والنوادي الليلية في مدينتي عمان والعقبة، 17 تشرين الأول 2011م العربي, واتسم بالمرونة في التعامل مطالب الاحتجاجات الشعبية حزمة من الإصلاحات السياسية من خلال تشكيل لجنة للحوار الوطني ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن. والكرامة وتصون الحريات،

Summarized by © lakhasly.com